المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي في الجزائر: دراسة في المؤثرات وبحث في آليات التمكين

Civil society and the democratic challenge in Algeria: Study of influences and research into empowerment mechanisms.

ركاش جهيدة*
أستاذة محاضرة " أ "
جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- الجزائر
d.rekkache@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال:2021 /02/20 تاريخ القبول2021/09/23 تاريخ النشر: 2022/01/01

ملخص:

جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على موضوع المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي في الجزائر، انطلاقا من إبراز الدور الذي يلعبه المجتمع المدني كأحد الفواعل البارزة والمهمة في صيرورة العملية الديمقراطية، ويتوقف ذلك على طبيعته من حيث استقلاليته وحسن تنظيمه وكفاءته وشفافيته، فضلا عن طبيعة البيئة السياسية والثقافية والاجتماعية التي يعمل ضمنها، فمتى قويت وتدعمت قوى ومؤسسات المجتمع المدني، فإنها تساهم في تثبيت الديمقراطية وتعزيزها، في حين أن غياب هذه الآليات الجوهرية سيؤدي حتما إلى ضعف فعاليتها ومحدودية تأثيرها في مؤسسات صنع القرار، وبالتالي إعاقة التطور السياسي والديمقراطي.

الكلمات المفتاحية:

المجتمع المدني، الديمقراطية، التحول الديمقراطي، التغيير السياسي، التمكين.

Abstract:

This study aims to highlight on the civil society and democratic challenge in Algeria based on highlighting the role played by civil society as one of the prominent and important actors in the course of the democratic process and that depends on its nature in terms of its independence, good organization, efficiency and transparency in addition to the nature of the political, social and cultural environment in which the civil society works and when the institutions of civil society be strengthened and supported It will contributes to stabilizing and strengthening democracy while the absence of these essential mechanisms will inevitably lead to weak effectiveness and its limited influence on decision-making institutions and thus impede political and democratic development

Keywords:

Civil society, democracy, Democratic transformation, Political change, Empowerment.

* **ركاش جهيدة، أستاذة محاضرة " أ "**، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-

مقدمة:

يعتبر المجتمع المدني فاعل أساسي في تجسيد الديمقراطية وبنائها وتلقين تعاليمها، حيث أن المجتمع المدني يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية، إذ لا معنى للحديث عن ديمقراطية لا تحترم فيها وجود مؤسسات المجتمع المدني، مثلما لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني في ظل نظام غير ديمقراطي يغيب فيه التسيير الجيد والنزيه للشؤون العامة، من خلال مشاركة فعالة وقوية للمجتمع المدني ولا يحترم حقوق الإنسان، وهذا ما يؤكد قوة العلاقة بين التمكين والديمقراطية.

غير أن دور منظمات المجتمع المدني في الجزائر يبقى ضعيفا، حيث أثبت هذه المنظمات في مناسبات عديدة أنها تُعبر عن واقع مأزوم بالفعل، وهذا راجع لكون المجتمع المدني هو ثمرة السياسات الرسمية، أي أن العلاقة بينه وبين النظام السائد في الجزائر تعبر عن علاقة هيمنة من جانب النظام وتبعية وخضوع من جانب المجتمع المدني، من هذا المنطلق فإن طبيعة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والديمقرطية في الجزائر تكتنفها إشكالات عديدة نحاول التطرق إليها في هذه الدراسة.

وفق هذا السياق تكمن أهمية الدراسة لإبراز حقيقة الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق وكذا نجاح التطور السياسي والديمقراطي في الجزائر، باعتبار أن الاعتقاد السائد هو غياب مؤسسات المجتمع المدني في الأنظمة العربية وضعف فعاليتها ومحدودية تأثيرها في مؤسسات صنع القرار، كما تكمن أهمية هذا الموضوع في محاولة الوصول إلى مختلف المعوقات التي تواجه الفعل الجمعوي في الجزائر، وما يمكن أن تحصده من تأثيرات سلبية على العملية الديمقرطية في الجزائر، ومن ثم البحث عن أهم آليات تمكين وتفعيل المجتمع المدني في الجزائر وتجسيد مبدأ الديمقراطية التشاركية.

ومن ثم تُثار تساؤلات عديدة حول تلك المؤسسات بدءا من حقيقة وجودها ومداه، إلى طبيعة نشاطها وجدواه، وصولا إلى مسارها ومآلها، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

هل تفعيل دور المجتمع المدني في الحياة السياسية سيؤدي إلى تجسيد الديمقراطية الحقيقية في الجزائر ؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة نقوم باختبار الفرضية التالية: كلما زادت معوقات المجتمع المدني في الجزائر، كلما قلت فرص الإصلاح السياسي الفعلي وتجسيد الديمقراطية.

ومن الناحية المنهجية اعتمدنا في هذا البحث على " المنهج الوصفي "، كونه يتيح لنا إمكانية إعطاء وصف دقيق وتحليل موضوعي للظاهرة محل الدراسة وإبراز مضمونها وإعطاء نتائج عملية لها، فضلا عن الاستعانة ببعض الاقترابات أهمها: الاقتراب النظمي: والذي يقوم على أساس التفاعل بين وحدات النظام وبين النظام وبيئته، إلى جانب الاقتراب المؤسساتي: والذي يركز على دراسة المؤسسات السياسية الجزائرية من حيث تشكيلتها و أبنيتها واختصاصاتها، وفي هذه الدراسة سيتم استخدام هذا الاقتراب لمعرفة مقدار الدور الذي تحققه مؤسسات المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية.

من هذا المنطلق تحاول هذه الورقة أن تتناول الموضوع المبحوث وفق الإطار العام التالي:

أولا- المجتمع المدني: دراسة في المفهوم والأهمية
ثانيا- المجتمع المدني ودوره في تجسيد الديمقراطية.
ثالثا- المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي في الجزائر.
رابعا- معوقات المجتمع المدني في الجزائر.
خامسا- استراتيجيات تفعيل دور المجتمع المدني في إرساء الديمقراطية في الجزائر.

أولا- المجتمع المدني: دراسة في المفهوم والأهمية

إن اتساع حجم المجتمعات وزيادة الطلب على الخدمات – كما ونوعا- والإلحاح في سرعة الاستجابة بل في المشاركة ورسم السياسات التي تهم المواطن، ساهم في بروز وإنشاء مؤسسات مجتمعية قومية بحيث يكون التوازن بينها من خلال شبكة متينة من علاقات الضبط، الرقابة والمساءلة والشفافية، بما يضمن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويكرس المشاركة التي تعد أساس وجوهر العملية الديمقراطية. (سعيد وآخرون، 2004، ص 68)

ضمن هذا السياق فقد أصبح للمجتمع المدني أهمية كبرى سواء على مستوى القطاع الحكومي أو الأكاديمي، حيث عرف على أنه " شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات ". (توفيق، 2008، ص 197)

ويعرف محمد عابد الجابري المجتمع المدني على أنه " المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية، بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل. (الجابري، 1993، ص05)

وقد تبنت ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992م تعريفا للمجتمع المدني، كونه " جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية ، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية ". (عبد الفتاح، 1992، ص292)

وفي هذا المجال تُشكل هيئات المجتمع المدني وسائط اجتماعية Social agents بين الفرد (المواطن) والدولة (السلطة)، تسمح بالمشاركة الفردية والجماعية في رسم السياسة العامة وتسيير الموارد بكل شفافية لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة.

كما تبرز أهمية المجتمع المدني بصورة واضحة في تجسيد الإصلاحات السياسية، إذ لا يقتصر دوره في ترقية المواطنة السياسية أو لعب دور الحلقة الاتصالية المحورية للمجتمع والنظام السياسي فحسب، بل يتعداه

ليشمل المساهمة في تأسيس أنظمة سياسية ومجتمعية قائمة على مبادئ دولة الحق والقانون، العقلانية في التسيير، الشفافية، الديمقراطية، التعددية و المشاركاتية.(برقوق، 2005، ص50)

ويتجسد دور منظمات المجتمع المدني في المجال السياسي أيضا، من خلال مطالبته بمبدأ تحقيق المساءلة الحكومية ومدى مصداقية تطبيق وتنفيذ البرامج المعمول بها، إلى جانب الرقابة على عمل السلطة والتأثير عليها من خلال الضغط لتغيير القرارات غير الايجابية في عمل السلطة، وهذا بالنشر والبث وإيجاد رأي عام ضاغط يتصدى لها.(الشطي، 2004، ص75)

في هذا المجال اعتبرت المؤسسات الدولية - كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي- المجتمع المدني شريكا أساسيا لتحقيق الحكم الراشد، فهو مصدر قيم التعددية والمساءلة والشفافية وحكم القانون، وهو محرك أساسي لهذه القيم كونه يدعم دور الأفراد في مساءلة المسؤولين السياسيين والإداريين، إلى جانب اعتباره قوة مواجهة للدولة وهذا الطرح يفترض أن المجتمع المدني سوف يتبنى إطارا ليبراليا يدعم دور السوق ويحد من الحركة المطلقة للدولة. (راوية، 2005، ص161)

وعليه فلا مراء عن القول أن هناك علاقة تداخل وتكامل بين المجتمع المدني والرشادة السياسية، إذ لا يمكن أن تكون رشادة سياسية ولا وجود لمسؤولية حقيقية ونزيهة في تسيير وتنفيذ استراتيجيات التنمية، ما لم تتوفر مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على تنمية العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتكون الوسيلة الفعالة لتسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية التي يمكن استخدامها وفق الجهود والوظائف التالية: (المعاني، 2010، ص223)

- حماية حقوق المواطنين وتسهيل اتصال الأفراد بالحياة العامة، ومن هذا المنظور فإن المجتمع المدني يعتبر الوجه السياسي للمجتمع.

- تشكل قناة لمشاركة المواطنين في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمهم في جماعات قوية تستطيع التأثير في السياسات العامة، فضلا على دورها في عمليات المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد.

- إن الشبكات المدنية *Civil Network* تساعد على تبديد العقبات أمام الفعل الجماعي بمأسسته *Institutionalising*، التفاعل الاجتماعي، محاربة الانتهازية، تشجيع الثقة، تسهيل التعاملات السياسية والاقتصادية.

- توفير الفرص والخدمات للمواطنين وتنمية قدراتهم وتحسين مستويات معيشتهم، وذلك بمراقبة البيئة، حضر الممنوعات، تنمية الموارد البشرية...

- المساعدة على تدفق المعلومات *Flow of information*. (UNDP, 2000, p05)

- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة.

- تربية المواطنين على ثقافة مفهوم الديمقراطية، من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار والتحاور والمشاركة في الانتخابات ومساءلة القيادات والتعبير الحر عن الآراء. (المعاني، ص 223)

إن هذا الدور الذي يؤديه المجتمع المدني عزز من مكانته مما جعله ملازما للدولة العصرية بل أكثر من ذلك، بحيث أصبح كشريك ثالث في النظام الديمقراطي المشاركاتي إلى جانب القطاع الخاص والقطاع الحكومي، وهذا ما يعزز دوره كشريك لترشيد النظام السياسي وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا- المجتمع المدني ودوره في تجسيد الديمقراطية:

يشكل المجتمع المدني بمؤسساته النقابية والمهنية المضمون الحقيقي للحياة الديمقراطية، التي تجيز الحق للأكثرية في تسيير شؤون البلاد وتُجيز للأقلية حق المعارضة وإبداء الرأي في قضايا البلاد كلها، ويدخل المجتمع المدني كعامل تفسيري لعملية الدمقرطة عبر علاقته بالدولة والبنية الطبقية، حيث يلعب المجتمع المدني التعددي النشط دورا مهما في موازنة قوة الدولة، كما أنه يمكن أن يكون حائلا أمام عودة التسلطية وعاملا حيويا في تعزيز الديمقراطية والمحافظة عليها. (المغربي، 2006، ص81)

والمجتمع المدني آلية فعالة تعمل من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويتوقف ذلك على طبيعته من حيث استقلاليته الداخلية وحسن تنظيمه وكفاءته وشفافيته، فضلا عن طبيعة البيئة السياسية والثقافية والاجتماعية التي يعمل ضمنها، فمتى قويت وتدعمت قوى ومؤسسات المجتمع المدني، فإنها تساهم في تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم، وهو بمثابة الأرضية التي ترتكز عليها الصيغة الديمقراطية ومؤسساتها وعلاقاتها. (توفيق، 1992، ص699)

كما يفرض المجتمع المدني نفسه كفاعل مركزي للأنماط الجديدة للموازنة السياسية وعلى ذلك تعمل مؤسساته على تحقيق:

- دعم الديمقراطية ودولة القانون، فبغض النظر عن التوجهات الوطنية فإن صيرورة بروز المجتمعات المدنية، تؤكد على وجود علاقة حيوية بين إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني التي يجسدها دور الفاعلين في عملية الدمقرطة، والذي يتحدد بدوره وفقا لمحاور رئيسية ثلاثة: (شليغم، 2009، ص07)

- تغيير الإجراءات المؤسساتية (أي العمل على دمقرطة النظام السياسي).
- تأسيس دولة القانون التي تعترف وتحترم الحريات الفردية والجماعية.
- تطوير المواطنة خاصة مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة (اتخاذ القرار).
- تأسيس حكم ديمقراطي مشارك: حيث أن الشعبية التي يحضى بها اليوم مصطلح المجتمع المدني مرتبطة جزئيا بالأشكال الجديدة للتوازن السياسي، حيث أن أدوار الدولة تناقصت تدريجيا على وقع سياسات إعادة الهيكلة وبعدها البرامج الأولى للحكم الراشد، التي وضعت من أجل وضع القطاع الخاص في عجلة التنمية في هذا الإطار التي تمت فيه استشارة المجتمع المدني، والأخذ في الحسبان خبرته في عملية اتخاذ القرار.

وعليه فإن المجتمع المدني يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية، وفي هذا المجال حدد " دياموند *L.Diamond* " الطرق التي يمكن من خلالها للمجتمع المدني أن يعزز الديمقراطية، مركزا على التصور الليبرالي لوظائفها المتمثلة في كبح وضبط قوة وسلطة الدولة وتدعيم المشاركة السياسية ومقاومة التسلطية، لما يمتلكه من قدرة على الضبط فيساعد على إجراءات سياسية في المجتمع. (عبد الكريم، 2006، ص ص 36- 37)

ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع، ما لم تتبنى منظمات المجتمع المدني قيم الديمقراطية فعلا باعتبارها البنية التحتية لها، حيث توفر مكوناتها فرصة كبيرة لتربية المواطنين ديمقراطيا وتدريبهم عمليا في اكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع، بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية، والمجتمع المدني لا يلعب الدور المنوط به إلا في كنف دولة ديمقراطية، وتطويره هو في ذات الوقت تعبير وأداة لدمقرطة النظام السياسي وتدعيم دولة القانون.

تأسيسا على ما تقدم يتبين أن هناك علاقة تداخل وترابط وتكامل بين المجتمع المدني والديمقراطية، فلا وجود للديمقراطية بدون مجتمع مدني ذلك أن هذا الأخير هو أداة تحقيق الديمقراطية وتعزيزها والدفاع عنها كقيمة كبرى، كما يعد شرطا ضروريا لنجاح التنمية السياسية، والعكس صحيح أيضا فإن تحقيق الديمقراطية يؤدي إلى بناء مجتمع مدني قوي، وعليه فإن كل من الديمقراطية والمجتمع المدني يعتبر سببا ونتيجة والصلة بينهما هي صلة جدلية متبادلة التأثير والتأثر. (النجار، 1992، ص600)

ثالثا- المجتمع المدنـــي والتحدي الديمقراطي في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر ميلاد المجتمع المدني في عهد التعددية السياسية ابتداء من سنة 1989، ليأخذ أشكالا متعددة من اتحادات مهنية ورابطات وجماعات مصلحية وجمعيات فكرية وخيرية وغيرها، كما صاحب هذا التحول السياسي جملة من التشريعات والإجراءات الرامية إلى توسيع مجال حركة المجتمع المدني، فبعد صدور دستور فيفري 1989 والذي كرس حرية تكوين الجمعيات من خلال ما جاء في المادة 41 التي تنص على أن " حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن "، كما صدر القانون رقم 31/90 المتعلق بالجمعيات (قانون رقم 31/90 المؤرخ في 17 جمادي الأول 1411ه، الموافق 04 ديسمبر 1990م)، بالإضافة إلى القانون العضوي رقم 06/12 والمتعلق بالجمعيات أيضا (قانون رقم 06/12 مؤرخ في 18 صفر عام 1433ه، الموافق 12 يناير 2012م)، والذي أعطى حيزا واسعا للمواطن في تأسيس الجمعيات والمشاركة فيها وفقا لمعايير وشروط محددة، هذا ما سمح بظهور العديد من تنظيمات المجتمع المدني المعتمدة لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية، والتي بلغ عددها 93654 جمعية ناشطة على المستويين الوطني والمحلي حسب عملية جرد أعلنت نتائجها في 12 جانفي 2012، من بينها 92627 جمعية محلية و1027 جمعية وطنية، هذا رغم الانحصار الذي عرفته الحركة الجمعوية خلال فترة اللااستقرار السياسي والأمني سنوات التسعينات والذي أعقب وقف المسار الانتخابي وإعلان حالة الطوارئ سنة 1992.

لكن رغم ما شهدته الجزائر من التنامي الكمي لمؤسسات المجتمع المدني، إلا أنها تكاد تكون غائبة على الساحة السياسية ولا تنشط إلا بتحريك من الجهات الرسمية، أو بدافع برغماتي شخصي لقياداتها عند اقتراب المواعيد الانتخابية، حيث وصلت إلى درجة أن يُطلق عليها البعض تسمية " المجتمع المدني الرسمي " الذي يعمل وفق توجيهات وبرامج السلطة السياسية الحاكمة، وبالتالي فإن عملها تعترضه الكثير من العراقيل التي ساهمت بشكل كبير في محدودية دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، حيث ظل دوره هامشيا أمام القيود القانونية والإدارية التي تضعها الدولة على ممارسة نشاطاتها، وعندما لا تأخذ هذه القوى من المجال السياسي مجالا لتمركزها و حركيتها، كيف يمكن للتنظيمات الجمعوية أن تمارس سلطة مضادة، إن كل مجتمع يسير نحو هذا الوضع لا يمكنه إلا أن يسير ضد تيار الدمقرطة الحقيقي (*C. R de L'IEDES*, 2004,p464) .

فالدولة المعاصرة تسعى لامتصاص بريق المجتمع المدني من خلال تبديد طاقاته وتشتيته، لتجعل منه ظاهرة مائعة فبإمكاناتها الهائلة أكسبتها خبرة في ترويض الكيانات التي تنافسها، وعليه فهذه الدولة لا تساند نشاط المجتمع المدني بل تقوم فقط بإفراغه من أهدافه عبر استراتيجيات متنوعة، لذلك فإن مراجعة النصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعوي في الجزائر تفضي إلى تثبيت ملاحظة هامة، وهي أننا مازلنا أمام ظاهرة تحدث عنها " آدم فرغسون " خلال القرن التاسع عشر ألا وهي " عسكرة الدولة والمجتمع "، فالنصوص القانونية التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني في الجزائر، تؤكد توجه الدولة لممارسة ضغطا معتبرا على الأفراد والمجموعات سواء من الناحية القانونية أو الأمنية، وهو ما يمثل حاجزا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال مؤسسات المجتمع المدني المختلفة. (زياني، 2008، ص ص6-7)

ورغم أهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني سواء على المستوى الوطني أو المحلي، إلا أننا لا نلمس هذا الدور في الجزائر بسبب ضعف مؤسسات المجتمع المدني وإبعادها من المساهمة في تحقيق التنمية والديمقراطية، وعدم توفر بيئة سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية صالحة وملائمة لذلك، سواء على مستوى التشريعات أو بسبب ضيق مساحة الحريات الخاصة والعامة، حيث يلاحظ أن النشاط الجمعوي في الجزائر يعاني من عوائق عديدة، ابتداء من عدم احترام الرسالة الحقيقية للمجتمع المدني وأهدافها، وذلك من خلال محاولة أجهزة السلطة وكذا العديد من الأحزاب السياسية احتواء وتوجيه نشاط الجمعيات لأغراضها الخاصة، وكذلك وجود الكثير من الاكراهات والعوائق الإدارية والقانونية ونقص احترافية المنخرطين في منظمات المجتمع المدني...الخ. (زياني، ص5)

تعد المشكلات الأنفة الذكر نتيجة حتمية أفرزتها عوامل موضوعية، وعلى رأسها السياسة المنتهجة من قبل الدولة في التعاطي مع منظمات المجتمع المدني، إذ يلاحظ أن سياساتها المنتهجة تتسم بالارتجالية والمناسباتية، فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم على إشراك منظمات المجتمع المدني في تدبير الشؤون المحلية، كما لا توجد أي إشارة إلى الوظائف التي تشارك فيها هذه التنظيمات على المستوى المحلي لا في القانون الخاص بالجماعات المحلية (قانوني البلدية والولاية)، ولا في قانون الجمعيات رقم 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، أو القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، إلا ما جاء في نص المادة 02 من القانون الجديد رقم 06/12، الذي أكد على دور الجمعيات في تسخير المعارف والوسائل، من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها لا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني، ومن هنا يمكن أن نستنتج الدور المنوط بالمجتمع المدني في التنمية وفي رسم السياسات العامة، لكنه مغيب في ظل محدودية التشريعات والقوانين المُفعلة لهذا الدور في الجزائر.

رابعا- معوقات المجتمع المدني في الجزائر:

ما يلاحظ على النشاط الجمعوي في الجزائر أنه يعاني من معوقات عديدة تحد من فاعليته كأداة ووسيلة مطلبية لتحقيق التغييرات اللازمة في البيئة (السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية)، نتيجة السياسة المنتهجة من طرف السلطة في التعاطي مع منظمات المجتمع المدني، والتي تتسم بالارتجالية و المناسباتية فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم من خلالها على إشراك كل المؤسسات بما في ذلك الجمعيات في تسيير الشؤون المحلية وبطريقة منهجية، بالإضافة إلى طبيعة المؤسسات القائمة والأفكار الجارية في التشكيلة الإيديولوجية السائدة، وكذا الثقافة السياسية المنتشرة وكلها جاذبيات مؤثرة بشكل حاسم هذا من جهة، ومن جهة

أخرى نلاحظ أن الملامح العامة للحياة السياسية ونزعات الأشخاص الفاعلة بتحركاته الفعلية تساهم في عملية لجم المجتمع المدني وتعطيله. (عبد الكريم، ص161)

وبشكل عام فإن تنظيمات المجتمع المدني تعاني العديد من المشاكل والعثرات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري في حد ذاتها تتنكر لدور المجتمع المدني وتدفع بالسلطة دوما إلى التشكيك في بعض أنشطته، ويظهر ذلك من خلال وضع تنظيم مشدد له لإمكان لجمه والسيطرة عليه و إبعاده من أن يكون مصدر تهديد لنظام الحكم.

- عدم تفاعلها مع محيطها الداخلي ومثيلاتها في العالم، بالإضافة إلى تقاعس مؤسسات المجتمع المدني عن التنسيق فيما بينها، والسعي لتقوية المشاركة في الحياة العامة والدفاع عن استقلال العمل الأهلي، في مواجهة تسلط الدولة واحتكار النخبة الحاكمة لعملية الممارسة السياسية ولصناعة القرارات والقوانين.

- ضعف التنظيم وغياب الاحترافية لدى النشطين في تنظيمات المجتمع المدني، مما يجعلها غير قادرة على مواجهة المشكلات والاضطلاع بالمهام الموكلة إليها.

- إن الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني تعد من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة، وبالتالي فإن قلة الموارد المالية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر تعد من أهم أسباب ضعفها.

- عدم توفر أفراد المجتمع المدني على ثقافة تنظيمية راقية تساعدهم على النشاط في إطار اجتماعي منظم يتماشى وحاجيات المجتمع والدولة، وليس التسلط واستغلال النفوذ من أجل تلبية مصالحهم الضيقة.

وعليه كان هناك غياب فعلي للقنوات الوسيطة بين المواطن والدولة رغم وجودها الشكلي، فاقتصرت مشاركة هؤلاء فقط على ممارسة حقهم في عضوية تلك التنظيمات دون المشاركة الفعلية في صنع القرار وتوجيهه، وبالتالي يتبين ضعف دور المجتمع المدني (بنيويا ووظيفيا) في تجسيد الديمقراطية بالجزائر، بسبب نزوع السلطة نحو الهيمنة على تنظيمات المجتمع المدني وتدخلها المستمر في شؤونها، من خلال فرض الكثير من القيود السياسية والإدارية والمالية عليها مما يحد من فعاليتها واستقلاليتها، كما أن منظمات المجتمع المدني لم تتصف بالمرونة اللازمة لتتمكن من أداء دورها كفاعل في عملية التنمية والتغيير السياسي، بل على العكس من ذلك تميزت ب " الجمود المؤسسي "، أي انحلال الأطر التنظيمية القائمة وقلة تمايزها وتنوعها، وبالتالي فهي أقل مرونة في مواجهة مشاكل التحديث وأزماته ولم يعد بإمكانها أداء أدوارها في التعبير- كما يجب – عن المصالح والأغراض المنوطة وصياغة سياسات تتفق مع هذه الأغراض. (عبد الكريم، ص 161)

كما أن المجتمع المدني غير قادر على التأثير في السياسات العامة وخيارات النخب الحاكمة، حيث يتم استبعاده عن عملية وضع السياسات العامة وإعداد البرامج الحكومية، وبالتالي عدم تهيئة الفرصة أمامهم للمشاركة في ترشيد عمل السلطات ودفعها للتقيد بمبدأ المشروعية والاحتكام للقانون.

خامسا- استراتيجيات تفعيل المجتمع المدني في الجزائر:

أمام ما تقدم من تحديات سنعرض بعض العناصر (المرتكزات) التي ستساعد على معالجة أوجه القصور التي تميز مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، وذلك بقصد الانخراط جديا في مسار الترسيخ الديمقراطي، وفي هذا المجال فإن النقاش ينبغي ألا يتجه فقط إلى الدولة مع أهميتها القصوى، وإنما ينبغي أن يمتد أيضا إلى تحديث وتفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح والتنمية السياسية، بتمكين المجتمع المدني في موقع " الشريك التنموي " وأن يقوم بدور " الفاعل " في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وأن هذا الفاعل ينبغي ألا يكتفي " بردود الفعل الاستجابية " لإشباع حاجات أساسية (من خلال خدمات صحية أو تعليمية أو اجتماعية)، وإنما عليه أن يبادر بتوجيه السياسات العامة إلى قضايا ومناهج إيجابية، (قنديل، 2005، ص 26) بدءا من تصميم الخطة ورسم وتحديد الأهداف ثم صياغة الإستراتيجية وصنع السياسات العامة، مرورا بتنفيذها ثم انتهاء بتوزيع وجني العوائد والثمار.

فضلا عن دوره في تدعيم آلية الشفافية والمساءلة والكشف عن فضائح الفساد ومكافحته، كما يمكنه الإسهام في حماية الحقوق والتوفيق بين المصالح وإيصال الخدمات الاجتماعية، وعليه فالمجتمع المدني أصبح الذراع الأيمن للحكومات ليس فقط في عملية التنمية، ولكن أيضا في السعي إلى تعبئة موارد وطاقات معطلة سواء اقتصادية أو بشرية، وإشراك مختلف فئات المجتمع في هذه العملية بما يسهم به من دور فاعل في مختلف ميادين تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا ما يكشف عن الدور المزدوج الذي يؤديه المجتمع المدني من خلال تحصين الفرد من سيطرة الدولة من ناحية، وتحصين الدولة من الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من ناحية أخرى، وبعملها هذا تعزز منظمات المجتمع المدني الفاعلية والمشاركة في الشؤون العامة وتقوي حكم القانون وغيرها من خصائص الحكم الراشد.

ولكي يضطلع المجتمع المدني بهذا الدور يتعين عليه سدَ الثغرات ومعالجة الفجوات الأساسية التي تقلل من مستوى أدائه وتقيد فعاليته، وهي استكمال البناء المؤسسي وتوفير شرط المهنية على مستوى الكوادر والخبرات وترسيخ القيم الحقوقية، وأن تكون مؤسسات المجتمع المدني متحررة من تسلط الدولة وهيمنتها، وتتحول إلى ند للدولة وتأخذ دورها في مساءلة ومحاسبة المقصرين والمهملين من الموظفين والمسؤولين الحكوميين، عن طريق قيام منظمات المجتمع المدني بدور المراقب على سياسات الحكومة لخطى تنفيذ الإصلاحات، خاصة تلك المتعلقة بالتنمية السياسية وذلك بالتعاون مع ممثلي الشعب سواء في المجالس المحلية أو في البرلمان، والعمل على تنشيط المشاركة الشعبية في عملية الإصلاح والتنمية.

يضاف لكل ما سبق تطبيق معايير الشفافية والمحاسبة والمساءلة، وهي شروط أساسية لكسب المصداقية وبناء واستعادة الثقة كقيمة حاكمة سواء في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، أو بين منظمات المجتمع المدني وبعضها البعض، أو حتى في داخل تلك المنظمات نفسها بين القيادات في قمة الهياكل التنظيمية والقواعد من القطاعات الشعبية والجماهيرية. (ناهد، 2011، ص 47)

كما أن تفعيل دور هذه المنظمات يتطلب توفير الإطار القانوني المناسب لعمل منظمات المجتمع المدني، لهذا ينبغي العمل على تطوير القوانين المنظمة لهيئات المجتمع المدني في الجزائر، وتسهيل عملها وتعزيز استقلاليتها المالية وخلق أنماط متعددة للتكامل فيما بينها وبين القطاعات الرسمية والخاصة (فرج، 2012،

ص366)، ونشير في هذا الإطار إلى أنه قد تم إصدار قانون جديد متعلق بالجمعيات في الجزائر سنة 2012، ويهدف هذا القانون إلى تحديد شروط وكيفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها.

وبالتالي فإن العمل الجمعوي أضحى أمرا ضروريا بفعل قدرته الكامنة لاحتضان قيم المواطنة والعدالة والمشاركة، بما يمكن المجتمع المدني من أن يساهم بفعالية في مسار التنمية السياسية وإحلال الديمقراطية المشاركاتية، لا سيما في ظل افتقاد الدولة لإستراتيجية واضحة في هذا المجال (زياني، ص13)

خاتمة:

مما تقدم نستنتج أنه أصبح من الضروري عليها مراعاة وضع الإطار اللازم لتفعيل دور المجتمع المدني، وتحقيق ذلك يبقى رهين إعادة النظر في إيمان الدولة بهذا الدور من حيث توافر إرادة سياسية تبدأ أولا في الدخول في تعاقد مجتمعي شامل يقوم بالتخلي التدريجي للدولة التسلطية في الجزائر عن جزء من صور الضبط التي تمارسها، وبالتالي فإنه من المؤكد أن فك الاشتباك بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، وتحرير هذا الأخير من هيمنة الدولة سيساهم في بناء مجتمع ديمقراطي، تلعب فيه مؤسسات المجتمع المدني على تنوعها دورا مهما وبناء، من خلال غرس مجموعة من القيم والمبادئ وعلى رأسها قيم الولاء، الانتماء، التعاون، التضامن، المبادرة بالعمل الايجابي والاهتمام بالشؤون العامة، والمشاركة في تحقيق تقدم وتنمية المجتمع.

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- توفيق، إبراهيم حسنين. (2008). النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- توفيق، إبراهيم حسنين.(1992). بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، بحث مقدم إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- راوية، توفيق. (2005). الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية.
- سعيد، حسن وآخرون. (2004). المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي، بيروت: مؤسسة فرديتس.
- عبد الفتاح، إسماعيل سيف الدين. (1992). المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاجتماعية المعاصرة ، في، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- قنديل، أماني.(2005). المجتمع المدني قياس الفاعلية ودراسة حالات. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
- المعاني، أيمن عودة . (2010). الإدارة العامة الحديثة، عمان: دار وائل للنشر.
- المغربي، محمد زاهي بشير.(2006). الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات، في ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، التي نظمت بجامعة القاهرة يومي 21-22 يونيو 2005 ، بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.
- النجار، باقر. (1992). المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية، بحث مقدم إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

2– الدوريات والملتقيات:

- برقوق، امحند (2005). دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول : دور المجتمع المدني في تنمية الدولة . الجزائر: جامعة أدرار.

- الجابري، محمد عابد. (1993). إشكالية الديمقراطية والمجتمع في الوطن العربي. المستقبل العربي. العدد 167، ص05.
- زياني، صالح. (2008). تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي 16-17 ديسمبر 2008.
- الشطي، إسماعيل. (2004). الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح. المستقبل العربي، العدد 310 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ص 73- 84.
- شليغم، غنية. (2009). دور تنظيمات المجتمع المدني في تكريس المشاركة السياسية. مجلة دفاتر السياسية والقانون. العدد02، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ورقلة الجزائر ، ص1- 8.
- ناهد عز الدين، عبد الفتاح. (2011). الدولة والمجتمع في الوطن العربي: ركائز وإشكاليات التنمية الشاملة . مجلة النهضة. العدد الثاني، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص1- .56

3- النصوص القانونية

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 31/90 المؤرخ في 17 جمادي الأول 1411ه، الموافق 04 ديسمبر 1990م، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد 53، الصادرة بتاريخ 05 ديسمبر 1990.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06/12 مؤرخ في 18 صفر عام 1433ه، الموافق 12 يناير 2012م، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012، ص 33.

4- الرسائل الجامعية:

- شعبان، فرج. (2012). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر 2000-2010"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012.
- عبد الكريم، هشام. (2006). المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر 1989-1999. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

5- المراجع الأجنبية:

- Centre de recherché de L'IEDES ,(2004) . Société civile et démocratisation : une étude comparative au Nord et Sud, in : Tiers- Monde, tome 45 N°178.
- UNDP, (2000) . Public Sector in developing countries: issues, lessons and Future direction : Ottawa Institute on Governance.